مجلة فكرية ابداعية

مجلة شهرية تصدر مؤقتا اربع مرات في السنة
السنة الرابعة ـ العدد الثالث عشر ـ 1979

المدير المسؤول : محمد بنيس

هيئة التحرير : محمد البكري
مصطفى المسناوي
عبد الله راجع

العنوان :
ص. ب. : 505
المحمدية ـ المغرب

الموضوعات

● دراسات

التطور السياسي للحركة النقابية بالمغرب
عبد اللطيف المنوني 4

« الاستقلال الفلسفي » : دعوة ايديولوجية
عصطفى المسناوي 34

بيروت، وبيروت مضادة
ارشاد حسن 55

« قبور في الماء » : ملاحظات حول واقعية (زفزاف)
ابراهيم الخطيب 94

« أبراج المدينة » بين تداعي اللغة وتداعي الوعي
نجيب العوفي 103

● رواية

المقامة اللامية (الجزء الاول)
أحمد العبدالله
جمعة اللامي 111

● من تراثنا الحديث

نحو ثقافة متحررة
عبد الله ابراهيم 156

- الوضع التشكيلي بالمغرب (78 ـ 79) : خطوط عامة / محمد بنيس 169
- ندوة ابن رشد 170
- ندوة « التقاليد والتحرر » ـ 2 الى 7 أبريل 1979 / محمد وقيدي 171
- جمعية الانطلاقة الثقافية ـ الناظور 177
- « آفاق » : عدد خاص بالقصة القصيرة في المغرب 177
- معرض الرسام عبد الكبير ربيع 180
- نداء من احمد فؤاد نجم 180

نظرا لارتفاع أسعار الورق والطباعة نجد أنفسنا مضطرين الى رفع قيمة الاشتراك في المجلة ابتداء من هذا العدد ، وذلك على النحو التالي :

المغرب :
الاشتراك العادي 20 درهما
اشتراك المؤسسات 30 درهما

الاقطار العربية وأوروبا :
الاشتراك العادي 50 درهما
اشتراك المؤسسات 150 درهما

اشتراك المساندة : ابتداء من 50 درهما

تبعث الاشتراكات باسم
محمد بنيس
الحساب البريدي 1.383.41 الرباط

1 ـ المقالات التي تنشر في المجلة تعبر عن راي كاتبيها .
2 ـ المقالات التي لم تنشر لا ترد الى أصحابها .

التطور السياسي للحركة النقابية بالمغرب

عبد اللطيف المنوني

صدر في شهر مارس 1979 كتاب « الحركة النقابية في المغرب » (بالفرنسية) عن دار النشر المغربية .. اصل هذا الكتاب اطروحة لاستاذ عبد اللطيف المنوني . دافع عنها المؤلف بجامعة غرونبل (فرنسا) في 17 مارس 1976 ، ونال بها دكتوراة الدولة في القانون العام والعلوم السياسية بدرجة مشرف جدا .

كانت لجنة المناقشة مكونة من الاساتذة ، ميشيل روسي ، رئيس اللجنة ، وجورج لافو ، مشرف ومقرر ، وجورج لوكا ، مقرر ، وجي كيير ، ثم كلود بالانزولي .

يمكن اعتبار صدور هذا الكتاب ، وفي هذه الظروف التاريخية التي نعيشها بالضبط ، حدثا بارزا ذا دلالة خاصة . كتاب اكاديمي يخرج على التقاليد السائدة في البحث الاكاديمي بالمغرب ، والعالم العربي بصفة عامة . من هنا تاتي اهميته ودلالته . خروج يرسم لمجال البحث العلمي طريقا للارتباط الحي والملموس بالحياة التي يعيشها الانسان ، في صراعه من اجل مستقبل مغاير . انه ، اذن ، عمل يرفض الحياد ، كما يعارض اساليب التناول التي تسود بحثنا الاكاديمي بيروقراطيته ، واختبائها تحت ستائر الوهم لتبرر عطلها الذي يخشى مواجهة الواقع ، ومحاكمته . موضوع ساخن ، وارتباط حميم . هكذا تتجلى ابعاد هذه الاطروحة ـ الكتاب التي لا شك ان المثقفين بالمغرب ، وبقية الاقطار العربية ، سيتعرفون فيه على باحث يعطي للعمل الاكاديمي وجهته الصحيحة : الانغراط في التحول التاريخي .

نقدم في هذا العدد عرضا لاستاذ عبد اللطيف المنوني عن مجال من اهم مجالات الكتاب ، وهو يجمع بين الجانبين النظري والتحليلي ، بعيدا عن الاسلوب المالوف في عرض مثل هذه الكتب . والمجلة ، اذ تعتز بنشر هذا العرض ، ترجو ان يتم نقل الكتاب الى اللغة العربية في اقرب فرصة ممكنة حتى يستفيد منه القطاع الواسع من القراء .

من أهم المصادر المعتمد عليها في الدراسة :

AYACHE (A) : La création de l'Union Confédérée au Maroc (1920-1930) - « Le mouvement social » 1967 Le Maroc - Editions sociales, 1956.

BENBRAHIM (F) : La question syndicale au Maroc - Mémoire 1961, Paris.

BENDAHOU (C) : L'Union Nationale des Forces Populaires de la Constitution du complot de juillet 1963 - Mémoire 1964 - Paris.

BELAL (A) : Quelques problèmes du mouvement syndical marocain Al Moukafih - 1er mai 1963.

BENBARKA (M) : Option révolutionnaire au Maroc - Maspéro, 1965.

BENSEDDIK (M) : Le syndicalisme marocain en marche (mémoire) 1952.

BERENGUIER (H) : Le syndicalisme marocain - Cahiers de l'Afrique et de l'Asie. Premier trimestre 1961.

BERNARD (S) : Le conflit franco-marocain - 3 volumes - Editions de l'Institut de Sociologie de l'Université libre de Bruxelles, 1963.

DEHAAZ (G) : Les patrons et le syndicat - Revue Confluent: nº 9, septembre-octobre 1960.

GALISSOT (R) : Le patronat européen au Maroc (1931-1942) Rabat 1964.

LACOUTURE (J et S) : Le Maroc à l'épreuve (Seuil 1958).

MONTAGNE (R) : Naissance du prolétariat marocain, enquête collective, 1952.

WATERBURY (J) : Le Commandeur de Croyants - P.U.F., 1975.

BRUCE (M) : The political role of labor in developping countries - The Booking Inst - may 1963.

CAIRE (G) : Syndicalisme ouvrier et sous-développement - Revue Economique - mars 1962.

MEYNAUD (J) et SALAHBEY (A) : Le syndicalisme africain - Editions Payot, 1963.

WEISS (F) : Doctrine et action syndicales en Algérie - Editions Cujas 1970.

LENINE : Textes sur les syndicats - Editions du Progrès, Moscou.

MARX (K) ENGELS (F) : Le syndicalisme, extraits traduits et annotés par **Dangeville (R)**, Editions Maspéro.

ان اهمية موضوعنا هذا ، اي دراسة التطور السياسي للحركة النقابية في المغرب ، تكمن في ابراز الدور الفعال للعمل السياسي داخل الحركة النقابية . وهذا الموضوع يكتسي ، بدون شك ، في الوقت الراهن طابعا حادا ، باعتبار ان غياب التنظيمات النقابية عن ساحة النضال السياسي منذ سنوات ادى الى اضعاف الحركة العمالية وتشتيت صفوفها وضياع كثير من مكتسباتها ، هذا الغياب الذي يفسر ظهور الحركة التصحيحية كانتفاضة واعية ، تاريخية لجماهير العمال تحت قيادةالعناصر الطليعية والتقدمية بانتماءاتها المختلفة وفي اطار النقابات الوطنية .

ان الحركة النقابية المغربية ، بحكم المواقع التي تحتلها الطبقة العاملة المغربية في النضال الاجتماعي والوطني ، مطالبة دائما بربط علاقات نضالية متينة بينها وبين النضائل الاخرى لحركة التحرر الوطني . وغير خاف ان هذه العلاقات النضالية ذات طبيعة موضوعية ، وتلعب دورا اساسيا في تطوير كل من الحركة النقابية ومن حركة التحرر الوطني باعتبارهما حركتين تربطهما علاقة عضوية وتفاعل مستمر .

لذلك فاننا سنحاول في هذا العرض أن نبرز القوانين الموضوعية التي تتحكم في صيرورة هذه الجدلية وهذا التفاعل .

1 ـ قضايا نظرية اولية

ان الدراسة العلمية لاهمية العمل السياسي بالنسبة للحركة النقابية يجب ان تنطلق من طبيعة الممارسة اليومية للنقابات اي من طبيعة العمل النقابي ذاته في أشكاله المختلفة .

نلاحظ أولا ، في الممارسة النقابية ، ان هناك علاقة جدلية بين الطابع الاقتصادي والطابع السياسي ، ذلك ان كل عمل تقوم به النقابة في اطار خصوصيتها ، أي الدفاع عن العمال ، يكتسي طابعا نقابيا محضا لكونه يشكل عملا مطلبيا اقتصديا من شانه اما الحفاظ على مكتسبات او تحسين الوضعية العامة للمنخرطين ، كما يكتسي هذا العمل في نفس الوقت طابعه السياسي ، باعتباره موجها ضد سيطرة الراسمال ، وبالتالي بشكل ـ بطريقة غير مباشرة ـ احتجاجا ضد النظام الراسمالي كنظام عام للعلاقات الاجتماعية: ان اهمية كل من الطابع السياسي والطابع الاقتصادي المطلبي تختلف حسب اهمية وشكل النضال النقابي ، فاذا كان هذا الاخير مقتصرا على معمل واحد ، او مؤسسة ، فمن المؤكد انه يتضمن طابعا سياسيا غير انه طابع سياسي محدود في شكل جنيني . وفي هذا المستوى فان الاضراب او النضال النقابي يتخذ بالاساس طابعا اقتصاديا ، وذلك باعتباره يشكل حافزا لنمو الراسمال حيث يرغم الراسمالي على تنظيم الانتاج بشكل

اكثر عقلانية ، وعلى تجديد وتحديث الآلات وبصفة عامة على الرفع من الراسمال المضوي بالنسبة للراسمال المحرك . وخلاصة القول يشكل هذا المستوى من النضال النقابي وسيلة ديناميكية في تطوير النظام الراسمالي ذاته لكي يصبح احتكاريا أو نصف احتكاري ، وفي هذه الحدود الضيقة يظل الاضراب جزءا من السير العادي للراسمالية ويتخذ صبغة العفوية . ولا بد من التذكير في هذا الصدد بان الاضرابات المحدودة قد برزت تاريخيا قبل اي تنظيم نقابي ، بل ان نموها واتساعها هو الذي ادى الى تكوين الحركة النقابية كما يشهد على ذلك تطوير التشريع الاجتماعي بفرنسا . فحق الاضراب في هذا البلد ، مثلا ، وقع الاعتراف به سنة 1864 اما حق تكوين النقابات فلم يسن الا في سنة 1884 .

وحينما يتوسع العمل النقابي ليشمل قطاعا مهنيا باكمله او رقعة جغرافية مهمة (اقليم ـ بلد الخ) فان الطابع السياسي هو الذي يتغلب على الطابع الاقتصادي ، ويتجلى ذلك في التدخل المتزايد والبارز للدولة اما في شكل القمع واما في شكل الوساطة ضمن اطار الدفاع عن النظام القائم او بهما معا ـ كما يتجلى هذا الطابع السياسي في نوعية المطالب التي تفرض عموميتها اصدار قوانين وتشريعات ، هذا بصفة عامة .

اما بالنسبة للمغرب فان الطابع السياسي للعمل النقابي كان بارزا منذ نشاة الحركة العمالية لكون النضال النقابي بمختلف مستوياته كان موجها ضد الراسمالي الذي هو في نفس الوقت مستغل ومستعمر . كما ان المطالب النقابية المحضة مثل الزيادة في الاجور اكتست طابعا سياسيا من جراء التمييز الحاصل في المرحلة الاستعمارية بين العمال المغاربة والعمال الاجانب ، بالاضافة الى ان الحق النقابي ذاته كان مطلبا سياسيا بالاساس (حق الحريات العامة) وبعبارة اخرى فان النضال النقابي في شروط ما يسمى بالعالم الثالث يكتسي طابعا سياسيا باعتباره موجها ضد الهيمنة الامبريالية من اجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي . وبصفة عامة فان الطابع السياسي يكون اكثر بروزا عند ما تخص المعركة النقابية القطاع العمومي او الشبه العمومي اي عند ما يكون المشغل هو الدولة .

ولكل هذه الاسباب المرتبطة جميعها بالطابع المزدوج والجدلي للعمل النقابي يمكن الخروج بخلاصة اساسية ، وهي انه **لا وجود لحركة نقابية بدون ممارسة سياسية** . هذه هي الملاحظة الاولى الاساسية التي يريد ان يبرزها العرض وهي موضوعية الطابع السياسي لكل عمل نقابي .

هذه الخلاصة الاولى التي وصلنا اليها تطرح علينا اشكالية اخرى : ما هي طبيعة هذه الممارسة السياسية التي يفرضها الطابع الجدلي لنضال النقابات ؟ هل هي من طبيعة تهدف الى القضاء على الاستغلال وبالتالي على

النظام الذي يكرس هذا الاستغلال اى النظام الرأسمالي ، ام تقتصر فقط على الصراع من أجل تحسين شروط العمل ضمن حدود النظام الرأسمالي ؟

ان مضمون الطابع السياسي للعمل النقابي رهين بعنصرين مترابطين ، اولهما المرحلة التي يمر بها النظام الرأسمالي ، وثانيهما التكوين الداخلي للطبقة العاملة (اي بنسبة الطبقة العاملة) والاشكال التاريخية للصراع الطبقي داخل المجتمع . فعلى سبيل المثال توجد في الدول الرأسمالية الغربية المتقدمة طبقة عاملة واسعة تكون الاغلبية الكبرى من الجماهير الشعبية وهي طبقة متميزة داخليا différenciée تضم على الخصوص فئة من المؤهلين تقنيا ، وهذه الفئة بواسطة مهارتها المهنية ومستواها التعليمي واستقلالها النسبي عن رب المعمل ، او عن المؤسسة ، تمثل الحلقة الاجتماعية التي تزود الحركة العمالية بالاطر الضرورية لكل طبقة تاريخية . وفي نفس الوقت فان الرأسمالية في هذه البلدان وصلت الى مرحلتها الامبريالية الشيء الذي جعلها تستغل بالاضافة الى عمالها ، عمال وشعوب المناطق الخاضعة لها اقتصاديا وسياسيا ، كما مكنها من تزويد سوقها الداخلية وصناعاتها في الدولة الام بمواد اولية ومواد غذائية بثمن زهيد يوفر للرأسمالية ارباحا اضافية طائلة . لذلك فان الرأسمالية تعمد الى تمزيق وحدة الطبقة العاملة بفك الاواصر بين جماهير العمال الذين لا يتمتعون بالمهارات التقنية وفئة العمال المؤهلين ، والى خلق ارستقراطية عمالية من العناصر المؤهلة موضوعيا لتكون اطرا للحركة العمالية . وفي الدول التي نجحت فيها الى حد ما خطة التمزيق هذه تتمتع الارستقراطية العمالية باجور عالية نسبيا ، وباستقرار في العمل ، وبامتيازات اخرى تجعلها قابلة للنظام الرأسمالي وتسعى فقط الى اصلاحه من الداخل .

كما ان توسع الخط الاصلاحي ، الذي هو في واقع الامر ادخال النظرية والممارسة البورجوازية داخل صفوف الطبقة العاملة ، سيجعل النقابات في موقع التنافس والتنافر مع الحركة الاشتراكية ، ومن مظاهر هذا التنافس او التنافر بروز شعارات داخل الحركة العمالية مثل استقلال النقابة الذي هو في الحقيقة استقلال النقابة لا عن البورجوازية والنظام السائد ولكن عن التنظيمات الاشتراكية الطليعية ، ومثل شعار تفوق النقابة عن الحزب كاداة للتغيير .

ان دراسة التطور التاريخي للحركات العمالية الاوربية على الخصوص في انجلترا وفرنسا تظهر أن الممارسة الاصلاحية داخل الحركة النقابية نشأت مع تحول الرأسمال من رأسمال التنافس الى رأس مال مبني على الاحتكار ، اي الامبريالية . ولقد كتب كل من ماركس وانجلز ولينين الكثير عن انقسام الحركة العمالية بين الاختيار الاصلاحي البورجوازي في عمقه واتجاهه ، وبين

الاختيـار الاشتراكـي .

لقد وصلت الرأسمالية الاحتكارية في انجلترا الى استمالة الارستقراطية العمالية بنهج خطة نقابية اصلاحية بدأت تلجأ الى اشكال نقابية جديدة متلائمة مع الهياكل الرأسمالية القائمة ومع ضرورة استمرارها مثل الاغراق في العمل الانتخابي والعمل البرلماني ، وتوسيع العمل التعاضدي والتركيز عليه . ولقد أدى تطور هذا الاتجاه النقابي الاصلاحي في نهاية القرن 19 الى خلق الحزب العمالي الذي هو واجهته السياسية .

أما في فرنسا فقد ظهر الاتجاه النقابي الاصلاحي ، تحت غطاء ثورية لفظية ، بقيادة الفوضوية النقابية التي كانت تحارب الحركة الاشتراكية السياسية ، بدعوى أن أنجع اداة لتحقيق هذا العمل النقابي والتنظيم النقابي بصفة أدق هي الاضراب العام والذي يقوم بـه العمـال بـدون أي تحـالف مع باقي الفئات الشعبية الاخرى . غير أن عمقها الاصلاحي المضمر انكشف وبشكل مفضوح بعد فشل الاضراب العام لسنة 1901 ومع اندلاع الحـرب العالمية الاولى اللذين اثبتا لدى الجماهير الواسعة من العمال خرافة الاطروحات الفوضـويـة .

وما يمكن التركيز عليه من خلال هذه النماذج التاريخية هو أن الامبريالية يمكن ان تدخل في تجربة خلق الارستقراطية العمالية حتى في البلاد المستعمرة (بضم الميم الثاني) وهذا بالضبط ما فعلته في المغرب ابان الحمايـة . ان الاستعمار في المغرب جعل من مجموع العمال الاجانب سواء من الموظفين في الادارة او العمال الذين يشتغلون في القطاع الصناعي الخاص والتابع للدولة ارستقراطية عمالية . فالموظفون الاجانب كانوا يتمتعون بامتيازات واسعة نوجزها فيما يلي :

1/ مضاعفة الاجور بالنسبة لما يتقاضاه الموظف بفرنسا . 2/ اعطاء تعويضات للغلاء وتعويضات الاقامة وتعويضات المعيشة ـ اعطاء عطل دوريـة في فرنسا مع الاحتفاظ بالاجر . 3/ امكانية اخذ رصيدهم المالـي للتقاعد بعد 10 سنوات من العمل . اما العمال الصناعيون الاجانب فقد كانوا هم ايضا يتمتعون بامتيازات في ظل قوانين الشغل المرتكزة على التمييز في الاجور . وقد اعترف ليون جوهو L. Johoux نفسه وهو الكاتب العـام لـ س. ج. ت. C. G. T. بفرنسا ، عند مجيئه الى المغرب في سنة 1930 باهمية هذه الامتيازات .

وهذا ما يفسر كون التنظيمات النقابية التي خلقتها الشغيلة الاجنبية في المغرب بما فيها س. ج. ت. C. G. T. كانت ذات نزعة اصلاحية بالنسبة لنظام الحماية كنظام ، او على الاقل تبعا للدور الطليعي للشعب الفرنسي بالنسبة لشعوب ما كان يسمى بشعوب فرنسا وما وراء البحار في النضال

ضد الراسمالية . ولذلك فان نقابة س. ج. ت. C. G. T التي كانت اكثر تقدما من النقابات الاخرى لم تتمكن قط ، رغم دورها الايجابي في شيوع الوعي النقابي لدى العمال المغاربة ، من تجاوز حدين في عملها النقابي : وهما ، الحد الاقتصادي الذي يعني تجنيد قاعدتها من اجل رفع الميز الحاصل في الاجور رغم مطالبتها به في السنوات الاخيرة من عهد الحماية ، والحد السياسي الذي يعني النضال ضد الاستعمار واشكاله . هذا النضال الذي ربط ذلك بما كان يسمى بالاتحاد الفرنسي ، وهذا يفسر لنا بدوره نشوء وتوسع حركة عمالية مغربية وطنية مرتبطة بالحركة الوطنية كما يفسر لنا ضعف وصعوبة شيوع الفكر الاشتراكي العلمي .

لنتساءل الآن ، وفي مستوى آخر من التحليل ، عن شروط اخرى موضوعية مكنت بدورها تاريخيا من فصل الحركة العمالية الاشتراكية عن الحركة النقابية في بعض البلدان الراسمالية ، ذلك انه لا يكفي لفهم هذا الفصل فقط اعتبار موقف الراسمالية الاحتكارية من الارستقراطية بل من الضروري ابراز العوامل الداخلية المرتبطة بسير النظام الراسمالي التي تمكن من تواجد الحركة النقابية في شرط هذا النظام كحركة نقابية مطلبية ، فالحركة النقابية مهما وضعت استراتيجية نضالها في أفق اصلاحي ضعيف لن تتمكن من الاستمرار ، كحركة نقابية وبواسطة العمل النقابي ، الا اذا تمكنت من انتزاع بعض المكاسب المطلبية ليس فقط للارستقراطية العمالية بل ايضا لمجموع الطبقة العاملة . وهذا متيسر اذا ما رجعنا الى طبيعة الازمات الدائرية التي تعرفها الراسمالية ، ففي اثناء هذه الازمات تتعطل كمية كبيرة من قوة العمل ، كالآلات ، واليد العاملة ، مما يتسبب في التسريح الواسع للعمال ، وفي التراجع عن كثير من المكتسبات العمالية . وتدخل المعركة النقابية في مرحلة الدفاع عن النفس ، الا ان مضاعفات الازمة من جراء القضاء على الراسمال الصغير والمؤسسات المتاخرة من الناحية الانتاجية . وبفضل تمركز الراسمال يتمكن النظام الراسمالي في فترات اخرى من التوسع . فحلية الركود والتوسع تفرض وجود جيش من يد عاملة احتياطية تسميها الاشتراكية العلمية بالجيش الصناعي الاحتياطي الذي هو عنصر ضروري في توسيع الراسمال بعد ازمته . وبالتطابق مع هذه المراحل تعرف الحركة النقابية ، ولاسباب موضوعية محضة ، فترة من الدفاع عن النفس وعن المكتسبات غالبا ما تكون فيها الخسائر ، وفترة اخرى تواكب التوسع تنتعش فيها الحركة النقابية بفضل تزايد الطلب على اليد العاملة بقوة وبفعالية في الضغط وفي الصراع ، وهذه الفترة بالذات هي التي تفسر استمرار الحركة النقابية كحركة نقابية واستمرار هيمنة الارستقراطية العمالية على الحركة النقابية في بعض الدول .

وينتج عن كل ما سبق ذكره ان الشروط الموضوعية الاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالي والصراع الطبقي تخلق امكانية ممارسة اصلاحية داخل النقابات ، وهذا لا يعني أن الممارسة الاصلاحية ستكون حتمية في جميع الحالات ، بل ان بعض التجارب أظهرت أن توفر شروط ذاتية من تنظيم عمالي أصيل مستقل عن الرأسمال ، ومرتكز على الاشتراكية العلمية كما أظهرت هذه التجارب أنه عندما يعرف هذا التنظيم كيف يجد طريقه الخاص لتوسيع نفوذ الاشتراكية العلمية فانه يتمكن من خلق تنظيمات نقابية تتبنى تصفية استغلال الانسان لاخيه الانسان وبالتالي القضاء على نظام التأجير الذي يفرض على العامل بيع قوة عمله وهذا ما كانت تنص عليه قوانين س. ج. ش.

جدلية النضال الاقتصادي والنضال السياسي في الدول الخاضعة للنفوذ الامبريالي

غير أن جدلية النضال الاقتصادي والنضال السياسي هذه تخضع في الدول التابعة للرأسمالية العالمية لشروط موضوعية اخرى . ذلك أن تغلغل الامبريالية في هذه الدول وما ينتج عنه من نهب وتخريب للاقتصاد الوطني ومن اعتماد على اولغارشية محلية تعيش في فلك الاحتكارات الاجنبية يجعلها في ازمة مستمرة ، اي هيكلية . وينعكس هذا على وضعية الطبقة العاملة المحلية التي تصبح تحت وطأة الاستغلال الفاحش بجانب وجود بطالة مزمنة وعلى عكس وضعية الدول الراسمالية يمكن الحديث في الدول التابعة ، عن جيش دائم من العاطلين ، وليس عن عمل احتياطي صناعي . وطبيعي أن كل بطالة دائمة حادة لها مضاعفاتها السلبية على النضال النقابي وعمل القدرة الفعلية للنقابات اثناء الصراع واثناء المفاوضات . بالاضافة الى أن اغلبية الصناعات الموجودة في البلاد التابعة لا تتطلب يدا عاملة مؤهلة ، مما يسهل القمع . ان البورجوازية في المغرب مثلا لا تحترم ابسط الحقوق المعترف بها في قوانين الشغل ، فاغلبية العمال ليسوا مسجلين في الضمان الاجتماعي ، وعملية الطرد تمس حتى المسؤولين النقابيين المنتخبين الذين يحميهم نظريا قانون الشغل ، وفي كثير من الاحيان يتم هذا الطرد بدون استشارة مفتشية الشغل والسلطات الاخرى المختصة كالعمالة مثلا . ان المنظمات النقابية لا تتمكن ، في الدول التابعة اذا اقتصرت على العمل النقابي الصرف من جراء ما يحيط بها من ضغوط اقتصادية واجتماعية ، من ان تغير جذريا من علاقات العمل داخل المؤسسات ولا قانون الشغل ولا انتزاع مكتسبات أساسية بالنسبة للطبقة العاملة . ذلك ان هذه المطالب لا يمكن تحقيقها الا في اطار نضال عام نقابي وسياسي للقضاء على الازمة وذلك بالنضال ضد الهيمنة

الامبريالية ومن اجل التحرر والتقدم .

لذلك فلا يمكن ان يكون هناك نضال نقابي فعال دون نضال سياسي عام ، بل اكثر من ذلك فان الوجود النقابي ذاته واستمرار نفوذه يحتم اختيارات ثورية وممارسة سياسية ثورية داخل النقابات .

وضمن هذا النضال المعادي للراسمالية ذي الافق التحرري لا يلتقي النضال النقابي بالنضال السياسي فقط ، بل اكثر من ذلك ، يتحتم على التنظيمات النقابية ان ترتبط بحركة التحرر الوطني باعتبارها تغييرا تاريخيا لمطامح الجماهير الشعبية بجميع فئاتها المناضلة بما في ذلك الطبقة العاملة من اجل الانعتاق الوطني والتقدم الاجتماعي . هذا الارتباط يخضع لجدلية الكل والجزء .

ان تطور الحركة النقابية في المغرب يظهر بكل جلاء جدلية التنظيم النقابي وحركة التحرر الوطني . فالحركة النقابية عند ظهورها في اوساط العمال المغاربة ابتداء من سنة 1934 كانت عبارة عن مستوى من مستويات التنظيم والوعي الوطني ، فانخراط العامل المغربي في النقابة كان يعني النضال ضد التمييز في الاجور وضد الاستغلال الراسمالي الذي هو في نفس الوقت استغلال استعماري واضطهاد وطني ، كما ان التداخل بين التنظيمات النقابية وتنظيمات الحركة الوطنية لم ينقطع قط . فاول حزب وطني في المغرب (كتلة العمل الوطني) كان اول من طالب بحق العمال المغاربة في تكوين نقابتهم ، كما ان الحزب الوطني الذي اصبح فيما بعد سنة 1944 ، حزب الاستقلال ، كان اول من انشا نقابة وطنية سنة 1937 خارج التشريع الاستعماري .

وتجدر الاشارة هنا الى [illegible] النسبي للنضال النقابي وللتنظيمات النقابية الوطنية السرية في [illegible] المؤسسات ككوزيمار ساهم مع الظروف التي واكبت الحرب العالمية [illegible] وخارجيا في تجاوز الاستراتيجية الاصلاحية التي دشنتها [illegible] سنة 1934 واستبدالها باستراتيجية تعتمد على [illegible] الاستقلال، هذا الشعار الذي انبثق عنه حزب الاستقلال الذ[illegible] الحركة النقابية المغربية اذ وسع نفوذ النقابات الوطنية [illegible] وفرض بداخلها اتجاها وطنيا تمكن من الهيمنة على [illegible] سنة 1951 . وبالمقابل فان توسيع العمل النقابي ادى الى [illegible] تغييرات جوهرية داخل حزب الاستقلال تغييرات جعلت منه منظمة [illegible] واسعة [illegible] اعضائه الذي كان سنة 1944 يقدر بـ [illegible] سنة 1947 بـ 30.000 وبـ 100.000 سنة 1952 . وخلال هذه الفترة [illegible] اغلبية قواعده من العمال

المغاربة . كما تكون داخله اتجاه تقدمي يعنى بتنظيم العمال . ولقد شملت هذه التحولات ايضا اسلوب العمل السياسي اذ ان تيقق العمال داخل حزب الاستقلال رفع من حدة الصراعات داخل هذا الحزب بين الاتجاه الذي كان ينادى بالعمل الدبلوماسي السري من أجل الغاء معاهدة 1912 ، والاتجاه الذي يقول بضرورة العمل الجماهيري الواسع بكل اشكاله بما في ذلك العمل المسلح . ومن المعلوم أن هذا الاتجاه الاخير هو الذي تفوق ابتداء من سنة 1953 ، وشرع في المقاومة المسلحة التي خرجت أساسا من الخلايا العمالية التي كانت داخل حزب الاستقلال . كما أن هذه التغييرات التي وقعت في المجال السياسي ، مثل التحول في الاساليب ، وبروز خلايا المقاومة المغربية، قد عجلت بحورها في خلق تنظيم نقابي وطني مستقل عن س. ج. ت. هو الاتحاد المغربي للشغل الذي تمخض عن الانتفاضة التاريخية لـ 20 مارس 1955 تحت حماية المقاومة المغربية وباتصال مستمر مع قادتها الذين ساهموا بآرائهم حتى فيما يخص قيادة الاتحاد المغربي للشغل . ولا تقف هنا جدلية التنظيم النقابي وحركة التحرر الوطني . فالاتحاد المغربي للشغل لعب هو الآخر بعد الاستقلال السياسي للبلاد دورا أساسيا في حماية المقاومة وجيش التحرير ضد المخططات التصفوية الرجعية والاستعمارية ، كما لعب دورا ايجابيا في تطوير حركة التحرر الوطني عند ما ساهم في عملية خلق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، غير أن بروز هذا الحزب التقدمي سنة 1959 كان قد حرر قوة ثورية ما فتئت بحورها أن تجاوزت الاساليب البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل ودخلت في صراع ضد ممارسته النقابية والسياسية الانتهازية . وما ظهور الجامعة المستقلة للبريد سنة 1963 والنقابة الوطنية للتعليم سنة 1965 الا تعبيرا عن الصراع داخل حركة التحرر الوطني ذاتها ، بين الاتجاه الذي ينادي بتعميق المكاسب الديمقراطية والنضال الحازم ضد التبعية والتخلف والاستغلال بالاعتماد على النضالات الجماهيرية الواسعة ، والاتجاه الذي ينادي بالطرق الفوقية بواسطة حكومة شعبية تكون أداة لتغييرات « جذرية » . وان هذا الصراع بالضبط ، مع استمراره في مده وجزره ، هو الذي أدى الى تغيير شامل داخل حركة التحرر الوطني بتكوين الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ثم النقابات الوطنية كأداة لفرض وتعزيز الاتجاه التقدمي لحركة التحرر داخل الجماهير المغربية وتحرير العمل النقابي من التعامل الطبقي والممارسات الانتهازية . وبدون شك فان النقابات الوطنية التي تحررت ستؤدي الى تنمية حركة التحرر الوطني في اتجاه اشتراكي والى تغييرات ايجابية داخل الحركة التقدمية كما وكيفا .

الاستراتيجية الاساسية للقوات الرجعية : فك الارتباط الجدلي بين الحركة النقابية وحركة التحرر الوطني

ان القوات الرجعية قد وعت ، من خلال تجربة صراعها مع الجماهير الشعبية ، الاهمية التي تكتسيها هذه الجدلية والخطورة التي يمثلها التداخل بالنسبة لمصالحها ،-ولهذا رأينا سلطات الحماية في فترة الاستعمار المباشر، والسلطات الرجعية بعد الاستقلال السياسي ، تلجأ الى وضع مخطط ووسائل من شأنها فك الارتباط بين حركة التحرر والحركة النقابية . ومن المفيد الاشارة الى أن الخطة الاساسية للقوات المعادية للطبقة العاملة في المغرب على عكس ما هو متبع من طرف الانظمة الراسمالية في الغرب ، تكمن في فك هذا الارتباط قبل التقسيم الداخلي للتنظيم النقابي الموحد . وبصفة ادق فان القوات الرجعية في بلادنا قد لمست أنه لا سبيل لاضعاف الحركة النقابية المغربية وابعادها عن جماهير العمال وتفتيتها بخلق تنظيمات موازية الا بفك الارتباط الذى يوجد بين هذه الحركة وحركة التحرر الوطني . وقد أظهرت التجربة ان ما يسمى بالاتحاد العام للشغالين لم يتمكن في احراز بعض النفوذ في صفوف العمال الا بعد انحراف الجهاز النقابي للاتحاد المغربي للشغل عن الخط النضالي العام لحركة التحرر الوطني . فلا غرابة اذن اذا رأينا القوات الرجعية في بعض الفترات تدافع وبشكل علني عن وحدة الطبقة العاملة داخل تنظيم نقابي موحد مراعية في ذلك فقط فك الارتباط . لقد تبنى « اريك لابون » E. Labonne أحد المقيمين لسلطات الحماية بالمغرب ، على سبيل المثال ، بعد الحرب العالمية الثانية خطة جعل من نقابة س. ج. ت. C. G. T. المنظمة النقابية التي ينخرط فيها جميع العمال المغاربة . فجون لاكوتور J. Lacouture الذي له المام بما كان يجرى في بلادنا على الصعيد الرسمي اكد في كتابه « المغرب في الامتحان (Le Maroc à l'epreuve) بأن اريك لابون في زياراته للمعامل الكبرى بالدار البيضاء سنة 1947 كان يخاطب العمال المغاربة قائلا (الكل داخل (س. ج. ت.) وكذلك الشان بعد الاستقلال السياسي وقبل سنة 1960 ، اذ ثبت التحكم في مجال علاقته بالحركة النقابية موقفا اساسيا يرتكز على الوحدة النقابية داخل الاتحاد المغربي للشغل كجزء من خطة عامة تهدف الى فك الارتباط . وتشهد الخطابات الرسمية لفاتح ماي وكذلك الرسائل التي وجهت من طرف السلطات العليا الى الاتحاد المغربي للشغل حتى سنة 1960 على هذه الخطة الشمولية التي اتبعها الحكم . ونستخلص من ذلك أن شعار الوحدة النقابية في اطار الشروط المغربية ، ليس دائما ذا محتوى تقدمي ، فتقدميته مرتبطة بالاساس بمدى خدمة هذه الوحدة لقضايا التحرر والتقدم . الوحدة النقابية من اجل ماذا ؟ وفي أي اطار ؟

لقد استغل كما رأينا هذا الشعار في ظروف معينة من طرف القوى الرجعية لعزل الحركة النقابية عن حركة التحرر الوطني وعزل الطبقة العاملة عن النضالات التي تخوضها الفئات الاخرى من الشعب المغربي ، ومع كل الاسف فاننا نرى اليوم بعض التقدميين يدافعون عن نفس الشعار بشكل مجرد وحسب تحليل لا تاريخي وبنزعة عمياء لبلوغ نفس الاهداف : وهي الهادفة الى عرقلة الدينامية الداخلية لحركة التحرر الوطني والوقوف ضد التغييرات الضرورية داخل الحركة النقابية ، تلك التغييرات التي يفرضها التطور الموضوعي للحركة النقابية ، والتي ، مهما كان الحال ، لا يمكن أن تسمى من الاخلاقيات المطلقة المثالية .

هذا فيما يخص الخطة العامة التي اتبعتها القوات الرجعية في بلادنا لضرب حركة التحرر الوطني . أما من حيث تطبيقها فقد لجأت الى عدة وسائل لعزل الاطر النقابية عن قاعدة العمال وخلق بيروقراطية لها مصالح خاصة تجعلها تتأثر بخطة الحكم بطريقة أو بأخرى . ومن بين تلك الوسائل الانقطاعات ، والتعاضديات ، والاقتطاعات من الاصل ، وبرص الشغل .

1) **الانقطاعات** : أولا وقبل التطرق الى مسألة الانقطاعات يجب أن نرفع كل لبس ، وذلك بالتأكيد على أنه لا يمكن بناء حركة عمالية وسياسية أو نقابية بدون مناضلين يكرسون كل مجهوداتهم وكل وقتهم للعمل النضالي . وعلى عكس التنظيمات البورجوازية التي يمكن ضمان سيرها العادي بواسطة متطوعين غير دائمين أو منقطعين ، فان الطبقة العاملة ، من جراء شروط عملها القاسية والاستغلال الذي تخضع له ، لا يمكن أن تفرز أطرا تتطوع للعمل النقابي ، وتزاوج بين العمل في الميدان الاقتصادي والمسؤولية النقابية، واذا ما توفر ذلك فسيكون من باب الاستثناء فقط . ومن ثم فان الانقطاع شيء ضروري لكل تسيير ديمقراطي ومستقر للتنظيمات العمالية ، كما ان النضال ضد الانقطاعات بشكل أعمى وبطريقة منهجية غالبا ما يخفي طموح البورجوازية الصغرى في احتلال مراكز القيادة والتوجيه السياسي والايديولوجي داخل الحركة العمالية. هذا من الناحية المبدئية، أما من الناحية العملية فان الشكل الذي طبقت به هذه الانقطاعات في المغرب جعل منها أداة ووسيلة لفصل الاطر النقابية عن القاعدة العمالية ، وبالتالي لاخضاع الحركة النقابية ، في اطار مخطط تحييد الطبقة العاملة ، الى مخطط الحكم وسياسته . ولكي نوضح مسألة الشكل الخاص الذي طبقت فيه الانقطاعات بالمغرب ونتائجه السلبية على الحركة ، نرتئي مقارنته بالشكل الذي طبق ويطبق داخل الحركة النقابية الفرنسية . فالانقطاع بالنسبة لهذه الاخيرة هو وسيلة تسمح للمناضل النقابي ان يتفرغ للعمل النقابي ويتقاضى أجره من النقابة نفسها فيبقى خاضعا لخطة النقابة ولمراقبة الحركة العمالية ـ فمثلا ، جورج

سيكي « G. Séguy » الكاتب العام لنقابة C. G. T. الفرنسية هو مجرد عامل منقطع تسدد له النقابة الفرنسية التي يرأسها أجرة تفوق المقدار الذي كان سيحصل عليه لو استمر في عمله الاقتصادي .

أما بالمغرب فان الانقطاعات ينص عليها القانون الاساسي للوظيفة العمومية الذي يذكر في أحد بنوده امكانية الانقطاعات السياسية (داخل مؤسسة سياسية كالبرلمان) والانقطاعات النقابية داخل النقابات . ومن المفروض ان المؤسسة التي يصبح خاضعا لها المنقطع ، في كلتا الحالتين ، هي التي تخلف مؤسسته الاولى في تسديد اجره ، ولكن الواقع مخالف لذلك . فالمنقطع النقابي بالمغرب يستمر في التوصل باجره من مؤسسته الاولى ، وبما ان أغلبية المنقطعين هم منحدرون من القطاع العام والشبه العمومي فانهم يستمرون في تقاضي أجورهم من المؤسسات الادارية الحكومية ، الشيء الذي يترك للحكم امكانية الضغط والتاثير على خطط النقابة كما ظهر ذلك ابان الاضراب العام لقطاع الوظيفة العمومية سنة 1961 . واذا ما ادخلنا في اعتبارنا ان الانقطاعات في غالبيتها العظمى تقرر وتعطى بطلب من الجهاز المركزي للنقابة وليس بتقرير ولا بطلب الاجهزة النقابية القاعدية ، واذا ما علمنا كذلك ان مسالة الانقطاع وتعيين المنقطعين وممارستهم لا تناقش داخل المؤتمرات النقابية (المؤتمر الخامس للاتحاد المغربي للشغل مثلا ، لم يناقش حتى تقرير النشاط العام للمنظمة المركزية) أدركنا بوضوح انه لا توجد لدى القواعد العمالية اية وسيلة لمراقبة ومحاسبة المنقطعين الذين هم خاضعون فقط لارادة القيادة المركزية ، وهذه الوضعية تعرض أغلبية المنقطعين ، ولا نقول الكل اذ لا شك في نزاهة ونضالية بعض المنقطعين ، لاخطار الانحراف وخيانة قضايا الطبقة العاملة . اذن ، في هذه الشروط وفي اطار التراجعات السياسية التي اقدم عليها الجهاز النقابي منذ 1961 تكونت بيروقراطية نقابية لها مصالحها وحساسيتها خصوصا اذا علمنا أن عدد هؤلاء المنقطعين في نمو متزايد رغم تقلص القاعدة النقابية وجمود التنظيمات ، ولنذكر على سبيل المثال أن الجامعة الوطنية للتعليم للاتحاد المغربي للشغل التي كانت تتوفر في سنة 1958 ، أي في السنوات الاولى لنشاتها ، وهي سنوات الازدهار النقابي ، على منقطع واحد هو كاتبها العام آنذاك ، فان هذه الجامعة الآن تتوفر على أكثر من 30 منقطعا رغم أنها منذ نوفمبر 1975 لم تعد تتمتع ، كما دات على ذلك انتخابات اللجان الثنائية ، الا على أقل من 40 ٪ من المقاعد .

بالاضافة الى ذلك فان المنقطعين ، في غالبيتهم العظمى ، وليس ذلك صدفة ، يقع اختيارهم من صفوف موظفي القطاع العام وشبه العمومي ، أي من الفئات البورجوازية الصغرى المأجورة ، وهي فئة تتصف بعدم استقرارها ، وبتبنيها في كثير من الاحيان في مجال النضال النقابي لاساليب الضغط

والتدخل والوساطة ، تلك الاساليب التي لا تلجأ الى تجنيد القواعد الواسعة من العمال . كما افرزت التجربة في السنوات الاخيرة شكلا آخر من المنقطعين ، وهم المكلفون بالتعاضديات . ففي مرحلة أولى مع تزايد عدد المنقطعين وتقلص العمل النقابي بدا أغلبهم يلتجئون للعمل داخل التعاضديات ، لان هذا العمل ، فضلا على انه عمل مستمر ، ولا يمثل نفس المخاطر التي يمثلها العمل النقابي ، يمكنهم من الرفع من مداخيلهم بواسطة الساعات الاضافية والتعويضات مثلا ، فأصبح أغلب المنقطعين يشتغلون داخل التعاضديات . وهكذا فان الحركة النقابية المغربية ، بعد أن كانت حركة ذات أفق سياسي تحرري ، انتقلت الى حركة تعتمد بالاساس على العمل المطلبي الاقتصادي ، وفي فترتها الاخيرة تحولت الى حركة ترتكز على التسيير داخل التعاضديات ، ومع تحولها هذا توسع الفصل بين الجهاز النقابي والقاعدة العمالية وزادت تبعية هذا الجهاز للحكم . وقد أدى هذا التطور الى بروز مجموعة أخرى داخل الجهاز النقابي ، وهي التي تستمد نفوذها من القوة المالية ومن الخدمات التي يمكن أن تقوم بها التعاضديات التي تشرف عليها وليس من اشعاعها السياسي ولا من عملها النقابي . وتشكل هذه المجموعة أكبر خطر على التوجيه النقابي، اذ أصبحت في الايام الاخيرة ، كما يدل على ذلك نهجها داخل البرلمان المنتخب سنة 77 ، أقرب ما يمكن الى سياسة الحكم .

والخلاصة ان وزن المنقطعين في اطار التوجيه الاقتصادي المحضر الذي لا يرتكز على جدلية العمل النقابي والعمل السياسي قد دفع بالحركة النقابية من خطة المطالب الى خطة التسيير ، وحول من الطبيعة الطبقية لقيادة الحركة النقابية التي أصبحت اما بورجوازية صغرى واما بورجوازية وسر التقارب بين الحكم والجهاز النقابي يكمن في هذه التحولات .

2) **التعاضديات** : وهي أيضا وسيلة ساعدت في تغيير استراتيجية الاتحاد المغربي للشغل وفك العرى بينه وبين حركة التحرر الوطني . وهنا يجب أن نقارن بين دور التعاضديات داخل الحركة النقابية في الدول الرأسمالية الغربية وفي بلادنا . ففي الاولى نشأت الحركة العمالية المطلبية أول ما نشأت على شكل حركة تعاضدية وبصفة خاصة على شكل صناديق المقاومة النقابية (CRS) التي كانت في غياب كل حركة نقابية وسيلة لتمويل الاضرابات . أما التنظيم النقابي فانه كان من مكاسب الحركة التعاضدية واستمرت التعاضديات بعد ذلك في تغذية العمل النقابي وظلت تخدم النقابات.

أما بالنسبة للمغرب فان التطور التاريخي كان عكس ذلك ، وأدى الى نتائج عكسية . فأول ما ظهر بالنسبة للحركة العمالية المغربية هو التنظيمات النقابية التي أدخلتها الارستقراطية العمالية الفرنسية قبل أن يندمج فيها العمال المغاربة وتغزوها الحركة الوطنية . ولم تظهر التعاضديات بالنسبة

للطبقة العاملة المغربية الا في السنوات الاولى بعد الاستقلال ، وكمكسب للنضالات العمالية وللتنظيمات النقابية، واستمرت بعد ذلك التنظيمات النقابية تسهر على هذا المكسب حتى ولو أدى بها ذلك الى تنازلات أساسية .

فعوض أن تكون التعاضديات في خدمة العمل النقابي ، من أجل تغذيته وتقوية مقاومة العمال للاستغلال الرأسمالي رأينا العكس ، بل أكثر من ذلك فان التعاضدياتاصبحت ابتداء من سنة 1965 كمؤسسة رئيسية داخل الهياكل النقابية ، وخلفت كما أسلفنا القول جماعة من اطر ذات امتيازات خصوصا وان هذه التعاضديات تتمتع بقوة مالية كبرى . وأصبحت في بعض القطاعات ، كقطاع الطاقة مثلا ، وسيلة للضغط على العمال من أجل انخراطهم داخل النقابات . ومن ثم ينخرط العامل لا من أجل صيانة حقوقه كعامل ، ولكن من أجل الاستفادة من الخدمات التي تقوم بها التعاضديات . أما بالنسبة للحركة العمالية الغربية ، فان العامل ينخرط في التعاضدية ، بصفة النقابة ، كعضو في تنظيم عمالي ، يعني أن المقياس هو الفعالية النقابية ، **فلا تعاضديات مزدهرة بدون تنظيم عمالي صلب** . اما بالنسبة للمغرب ، فان العامل يصبح عضوا في النقابة بصفته مشاركا في التعاضدية .

ولهذا فان التجربة المغربية في السنوات الاخيرة ، وعلى الخصوص بالنسبة للقطاع العام ، أعطت أولوية للتعاضدية على النقابة ، حتى أن البقية الباقية من التنظيم النضالي لا توجد الا في القطاعات التي تتمتع بتعاضديات قوية . اما في القطاعات الاخرى ، وهي الاغلبية التي لا يوجد فيها عمل تعاضدي مهم ، فليست هناك نقابات واسعة النفوذ ، وسر ذلك يكمن في الاستراتيجية التي تبناها الاتحاد المغربي للشغل منذ 1961 . وزيادة على ذلك فان أهمية التعاضديات في الهيكل النقابي العام قد وسع تأثير الحكم على التعاضديات ، وبالتالي على النقابات ، خصوصا عندما تكون هذه التعاضديات لا تتوفر على تسيير قويم كم أكدت ذلك المراقبة التي قامت بها وزارة المالية على التعاضدية العامة للتربية الوطنية سنة 1973 ، والتي اظهرت خصاصا يقدر بـ 350 مليون سنتيم .

ورغم الصلاحية التي يعطيها ظهير سنة 1963 حول النقابات في هذه الحالة لوزارة الشغل لتكوين مكتب مؤقت للتعاضدية خلفا للمكتب المدان وتنظيم انتخابات جديدة في ثلاثة أشهر لمكتب يقع اختياره ديمقراطيا من طرف الاعضاء ، فان الوزارة المعنية لم تحرك ساكنا مما يدل على تواطوء الحكم والجهاز النقابي ، أو على الاقل على رضى الحكم فيما يخص التسيير العام الذي يتبعه هذا الجهاز .

3) **الاقتطاعات من الاصل** : ونعني بذلك بعض الممارسات النقابية في بيع بطاقات العضوية واستخراج ثمنها ، لا بالاتصال المباشر مع العضو

الراغب في الانخراط ولكن باقتطاع ثمن البطاقة بطريقة منهجية وكل سنة أو كل شهر حسب شكليات الانخراط في الاصل ، أي من الاجرة ، وهي ما زالت عند المشغل قبل دفعها الى العامل . وقد شملت هذه الممارسات ابان الاستعمار كثيرا من المكاتب الوظائفية مثل المكتب الوطني للطاقة والمكتب الشريف للفوسفاط الخ ... وكانت تدخل اذاك في الخطة التي تبنتها الحماية بعد الحرب العالمية الثانية ، وخصوصا في عهد (ايريك لابون) المقيم العام ، تلك الخطة التي كانت تهدف الى تقوية (س. ج. ت.) الفرنسية ، والى تشجيع انخر ط العمال المغاربة في هذه المنظمة ، وبالتالي الى المحاربة غير المباشرة لكل محاولة يقوم بها النقابيون الوطنيون من أجل خلق منظمة نقابية مستقلة عن تنظيمات واستراتيجيات (س. ج. ت.) . فالاقتطاع في الاصل كما نراه ، كان في الشروط المغربية الاولى عبارة عن نتيجة التقاءات سياسية واتفاق ضمني بين سلطات الحماية والحركة النقابية الفرنسية المتواجدة في المغرب . ونجد هذه الممارسة معمولا بها بعد الاستقلال داخل المكتب الوطني للطاقة ، حيث ينخرط في الجامعة الوطنية للطاقة التابعة للاتحاد المغربي للشغل أغلب عمال هذا القطاع ، وهي حسب الاحصائيات الاخيرة تدر على هذا التنظيم النقابي مدخولا سنويا يقدر بـ 50 مليون سنتيم .

ولكن المهم هنا هو دراسة ما يترتب عن هذه الممارسة ، بالنسبة للتنظيمات النقابية وبالنسبة للخط العام الذي ينهجه التنظيم ، فالاقتطاع في الاصل يشجع داخل التنظيمات على بروز وتنمية اتجاه بيروقراطي ، مما يجعل الانخراط في النقابة غير ناتج عن حيوية التنظيم وفعاليته النضالية ، ولكنه يتحول الى عمل روتيني يوسع حقيقة من الامكانيات المالية للنقابات ، وهذا شيء يجب الا يستهان به ، ولكنه في نفس الوقت يضعف من طاقاتها النضالية ، ويحولها من تنظيم جماهيري يتطور على أساس التطوع والاقتناع الى سلسلة من المكاتب والمصالح ترتبط ارتباطا متينا بالادارة، ويستحسن هنا ادراج موقف الثورة الروسية سنة 1917 ، وقائدها لينين تجاه الاقتطاع من الاصل ، وقد تحدد هذا الموقف في مرحلتين ، ففي الاولى عند انتصار الثورة ، وحتى سنة 1920، وتحت ضغط الجناح النقابي، وقع الاتفاق على تطبيق الاقتطاع من الاصل على أساس توسيع نفوذ النقابات السوفياتية، وربط الجماهير بعجلة الثورة ، ولكن بعد ثلاث سنوات من هذه الممارسة اتضح ان الاقتطاع في الاصل هو من أنجح الوسائل لتشجيع البيروقراطية وفصل القيادة النقابية عن جماهيرها ..وقد أدت هذه التجربة الى التراجع عن الاقتطاع ، وبدأت النقابات حتى في ظل الاشتراكية ، وفي نظام الحزب الوحيد ، تعمل لتستحق الانخراط الطوعي للعمال . وهذا كله يظهر لنا أن الاقتطاع من الاصل ، ليس فقط تقنية تنظيمية يمكن ادراجها في اي تجربة نقابية ، ولكنها ذات مدلول وأبعاد

سياسية وايديولوجية ، وبالتالي فانها زيادة على ذلك جزء من كل . واذا رجعنا الى التجارب الحالية ، فاننا نجد هذه الممارسة قد وسعت نفوذ البرجوازية داخل الحركات النقابية في كل من المانيا الغربية وانجلترا وهولندا والولايات المتحدة ، فهي اذن تعني في اغلب الحالات المس بالتنظيم المستقل للطبقة العاملة ، وفتح امكانيات التسرب السياسي والايديولوجي للبرجوازية . وهذه هي بالضبط الوظيفة التي تقوم بها عملية الاقتطاع من الاصل في الشروط المغربية ، حتى وان كانت لا تطبق الا في قطاع واحد ، فانها اكتست في الشروط المغربية ، ولاسباب تنظيمية وتاريخية ، اهمية كبرى وذلك بالمكانة التي تحتلها الجامعة الوطنية للطاقة داخل التنظيمات النقابية العامة .

3) **البـرص** ، Bourses ان منح البرص هو ايضا من الوسائل التي ادت الى افساد الحركة النقابية في بلادنا ، وبالذات في الشروط الغربية . ومن اللازم لتبين هذا الامر ان نرجع الى مقارنة مع الشروط الاجنبية ، الفرنسية منها على الخصوص . وهنا يجب التذكير بان برص الشغل أول ما نشأت في أواخر القرن التاسع عشر ، وعلى الخصوص انطلاقا من سنوات 1880 ، كانت ثمرة المجهودات المستقلة للتنظيمات العمالية التي كانت قد أخذت تخرج من أزمتها بعد هزيمة الانتفاضة العمالية لكمونة باريس .

وبرص الشغل ، التي وقع انشاؤها بفضل الجانب الايجابي من العمل الذي بدأ يقوم به التيار الفوضوي داخل الحركة العمالية ، كانت اطارا للتثقيف والتكوين العمالي ، كما كانت عنصرا من عناصر التضامن . وقد تمكنت حركة البرص مع نموها ان تفرض على كثير من المجالس البلدية ، وخاصة منها المجالس البلدية التي كان الاشتراكيون يكونون فيها الاغلبية تمويل بناء برص الشغل . وقد تكونت بعد ذلك الحركة العمالية للبرص بتحالفها في سنة 1895 مع التنظيمات العمالية المهنية التي كانت قد أسستها الحركة الاشتراكية تحت قيادة (جيل كيد) مما ادى الى تكوين الكونفدرالية العامة للشغل . وبعد هذا التاريخ ، ومع ظهور نقابات أخرى في فرنسا ، لم تعد برص الشغل بناية في قبضة نقابة ما ، أو امتيازا لنقابة من النقابات ، ولكنها أضحت مؤسسة عمالية ، يسيرها مجلس من العمال منتخب بطريقة ديمقراطية من طرف الجماهير العمالية لمدينة من المدن ، ومن ثم تتمكن كل النقابات حسب تمثيلها من تنظيم اجتماعات داخل البرص . ووضع كهذا يدفع بكل التنظيمات النقابية لتعتمد على بناياتها الخاصة بجانب برص الشغل ، وبالتالي على امكانياتها الذاتية ونفوذها الخاص داخل الجماهير العمالية .

اما بالنسبة للمغرب ، فاننا نجد برص الشغل وما يصاحبها من امكانيات العمل البيروقراطي المحض ، كالهاتف الخ ... توجد في يد نقابة

موحدة هي الاتحاد المغربي للشغل . وحالة كهذه يجب أن ينظر اليها بشيء من المرونة ، ومن زاوية تطورية . ففي بداية الاستقلال كانت سيطرة الاتحاد المغربي للشغل على برص الشغل الموجودة وبناء برص أخرى في الدار البيضاء وفاس ، أو احتلال برص أخرى بالنسبة لمراكش ، وكان كل هذا نتيجة النضال الوطني ، وميزان القوى السياسي في بداية الاستقلال . وبالفعل ففي هذه الفترة كانت برص الشغل قد اعطت امكانيات جديدة ليس فقط بالنسبة للحركة العمالية ولكن أيضا بالنسبة لحركة التحرر الوطني قاطبة . ويجب الا ننسى هنا أن برص الشغل كانت في المرحلة الاولى للاستقلال ، عباره عن مأوى تلجأ اليه الافكار التقدمية ويحتمي به المناضلون التقدميون . وقد لعبت الحركة النقابية بامكانياتها هذه دورا ايجابيا وحاسما في تطوير حركة التحرر الوطني ، وفي ابراز جناح تقدمي مستقل داخلها .

ولكن بعد سنة 1961 ، ومع التغييرات التي لحقت الحركة النقابية من انحراف في خطتها ، الشيء الذي أدى الى اضعاف الديمقراطية داخلها وتقلص نفوذها وتهميشها على الساحة الوطنية ، تحولت برص الشغل من قواعد لانطلاق الفكر التقدمي والنضال العمالي الى ابراج عاجية تنغلق فيها البيروقراطية على نفسها ، وبالتالي فقد اصبحت برص الشغل بالنسبة للجهاز النقابي وسيلة حيوية للاستمرار كحركة مطلبية ، مما ساعد على تضاعف تأثير السلطات الحاكمة على هذا الجهاز عن طريق البرص . وأمام هذه الوضعية لا يصح الرجوع الى الشعار الرجعي الذي كان قد لوح به الحكم ، باتصال مع النقابات الصورية ، وهو القائل باقتسام برص الشغل بين النقابات الموجودة بصرف النظر عن تمثيلها ، لان المشكل بالنسبة للمناضلين التقدميين هو اقامة الربط بين النضال العمالي وبين برص الشغل كما أدى هذا الكفاح وكقاعدة يتكون فيها فكر تقدمي وفي آخر التحليل كوسيلة لادماج الحركة النقابية في خضم المعارك التي تخوضها الجماهير الشعبية قاطبة داخل حركة التحرر الشعبية . وهذا المشكل لن يحل بطريقة اصدار قرارات ادارية ولا عن طريق اتفاقات فوقية ولكن السبيل الوحيد لحسمه هو النضال من أجل تجاوز الممارسات الانتهازية والتعامل الطبقي . وفي هذا الصدد فان نشوء النقابات الوطنية مع ارتباطها بحركات التحرر الوطني قد خلق مسلسلا سيؤدى الى هذا التجاوز والى اعادة الوحدة في صفوف الطبقة العاملة والثقة في امكانياتها النضالية .

ان المغزى العميق لعملية التجاوز وما تحمله من أفق نضالي واسع بالنسبة للطبقة العاملة ولجماهيرنا سيظهر جليا اذا تطرقنا الى التطور التاريخي للحركة النقابية في المغرب .

2 ـ التطور التاريخي للحركة النقابية في المغرب

لقد خصصنا الباب الاول لعرضنا هذا لابراز بعض مميزات الحركة النقابية ولنضال الطبقة العاملة في المغرب كما حاولنا التركيز على بعض القوانين التي نعتقد انها تتحكم في هذا التطور . وفي الباب الثاني سنحاول من خلال التحدث عن التاريخ الملموس لهذه الحركة تتبع كيف ان هذه القوانين ، وهذه الخصوصيات ، برزت وفرضت نفسها .

1) المرحلة الاولى : نشاط الحركة النقابية مرحلة الصراع بين الارستقراطية العمالية والاتجاه الوطني .

ان نشأة كل حركة عمالية نقابية او سياسية تقتضي توفير شروط موضوعية وذاتية في نفس الوقت ، فالشروط الموضوعية تتلخص في وجود نمط من الانتاج يرتكز على الفصل بين المنتج ووسائل الانتاج ، الشيء الذي يؤدي بالمنتج من أجل تجديد شروط عيشه الى بيع قوة عمله ، ولا يتأتى ذلك الا في اطار الانتاج الرأسمالي . ومن المعلوم ان هذا النمط من الانتاج لم يعرفه المغرب الا مع دخول الاستعمار الى بلادنا ابتداء من سنة 1912 .

اما الشروط الذاتية التي طبعت الحركة النقابية في المغرب فانها تتمثل في رصيد من تقاليد التنظيم النقابي الاوروبي ، وخاصة منه الفرنسي . لقد نشأت الحركة النقابية بالمغرب أول مرة بواسطة العمال الاجانب ، وخاصة منهم الفرنسيين في اطار المنظمة الاساسية النقابية في فرنسا وهي س. ج. ت. اذ تأسس في سنة 1930 ، وبحضور ل. جوهو ، الكاتب العام لـ س ج ت ، فرع بالمغرب لهذه المنظمة ، ضم في بدايته ثمانية نقابات تنتمي اغلبيتها الى قطاع الوظيفة العمومية وقطاعات أخرى كالقطاع الخاص (صناعة التغذية ، الموانيء ، الخ ...) والمصالح ذات الامتياز . ولكن المهم في الامر هو أن هذه الحركة النقابية لم تكن مجرد استمرار جغرافي وتنظيمي لـ س. ج. ت. الفرنسية بل كانت تختلف عن هذه الاخيرة من ناحية القاعدة الاجتماعية التي تنظمها وكذا بالرجوع الى التوجيه السياسي الذي تبناه مؤتمر 1930 بالمغرب . فأغلبية العمال الفرنسيين والاجانب المتواجدين في بلادنا اذاك كانوا يشكلون ارستقراطية عمالية ، سواء بالنسبة للعمال الفرنسيين الموجودين في فرنسا أو بالنسبة للنواة الاولى من العمال المغاربة ، اذ كانوا يتمتعون بعدة امتيازات تفسر ارتباطهم بالنظام الاستعماري كنظام . وقد ظهر ذلك من خلال الملتمسات الصادرة عن مؤتمرهم التأسيسي حيث ركزوا على ما أسموه « **بالدور الحضاري لفرنسا والمغرب** » وكذلك « **الدور الحضاري للعمال الاجانب** » بالنسبة للعمال المغاربة بالخصوص على مستوى التأطير في المهنة أو التأطير

النقابي . ومن المعلوم ان هذه الحركة النقابية ، رغم النضالات الواسعة التي قامت بها سنة 1936 بفضل المساهمة الفعالة للعمال المغاربة ، لم تطلب قط بتصفية التمييز الموجود بين العمال الاوروبيين والمغاربة على الخصوص في ميدان الاجور ، كما انها لم تطالب ايضا بتجربة تكوين النقابات ، بل كانت تركز على ضرورة اعطاء الحق النقابي على مستوى فردي أي الحق لكل عامل مغربي بالانضمام الى س. ج. ت. الفرنسية . وهذه المواقف ساعدت سلطات الحماية وأرباب المعامل في مخططهم القاضي برفض الحق النقابي المطلق للمغاربة (انشاء منظمات نقابية) ، ففي سنة 1930 لم تقر السلطات الاستعمارية الا بحق العمال الاجانب في تكوين النقابات ، وفي سنة 1938 ، وبعد الاضراب المشهور الذي قام به الفوسفاطيون المغاربة في اليوسفية ، اصدرت هذه السلطات نفسها قوانين تقضي بمعاقبة اي عامل أجنبي ساعد أو حرض عاملا مغربيا على الدخول الى منظمة نقابية. وهذا ما كان يسمى «بالجنحة النقابية»

وقد دخلت في هذا الاطار سلطات الحماية ومنظمات ارباب المعامل في عملية تكوين تنظيمات مهنية تابعة لها على أسس قبلية تهدف الى صرف العمال للمغاربة (انشاء منظمات نقابية)، ففي سنة 1930 لم تقر السلطات الاستعمارية العمال المغاربة . والحقيقة أن العمال المغاربة اتجهوا الى العمل النقابي والى التنظيم العمالي بواسطة نضالهم ضد شروط العمل القاسية ، وضد التمييز في الاجور ، وضد الحيف النقابي . ولهذا كان التقاؤهم طبيعيا مع الحركة الوطنية التي كانت أول حركة طالبت في سنة 1934 في اطار « مطالب الشعب المغربي » ، بحق العمال المغاربة في تكوين نقابي موحد . وفي سنة 1936 ظهرت مرجة واسعة من الانخراطات النقابية داخل س. ج. ت. من طرف العمال المغاربة ، ابان النضالات النقابية التي انطلقت من معمل كوسيمار COSUMAR في الدار البيضاء لتصل الى أغلبية القطاعات الاقتصادية كمناجم الفوسفاط في خريبكة ومناجم جرادة . وهكذا أصبحت هذه المنظمة تضم في سنة 1930 أكثر من 20.000 عضو مغربي وتتسع الى عشر اتحادات محلية وتضم 97 منظمة نقابية . وفي سنة 1938 ، اذا اقتصرنا فقط على النقابات الفوسفاطية ، فاننا نلاحظ أنها تضم 2.000 عضو مغربي . وفي نفس الوقت بدأت س. ج. ت. تولي بعض الاهتمام الى تكوين الاطر النقابية المغربية وكانت هذه التطورات بالفعل هي التي حولت س. ج. ت. من منظمة فرنسية لا علاقة لها بالواقع المغربي ، تضم منخرطين قلائل ، الى منظمة واسعة النفوذ تتمكن من الضغط بفاعلية على السلطات وأرباب المعامل . ولكن هذه التطورات لم تغير في نفس الوقت شيئا من مواقف النقابة ومن التوجيه السياسي للارستقراطية العمالية ، وهذا ما يفسر النجاح السياسي الذي كل عمل الحركة الوطنية في صفوف الطبقة العاملة المغربية ، حينما أصدرت

الكتلة الوطنية سنة 1936 كتيبا حول نضالات العمال المغاربة ، وكان الحزب الوطني سنة 1937 هو أول هيئة تقدم على تكوين منظمة نقابية مغربية صرفة.

والخلاصة اننا نجد في سنة 1938 ، أي قبل سنوات قليلة من الحرب العالمية الثانية حركة عمالية مغربية في حالة تحول ، تحت ضغط تناقضاتها الداخلية ، وعلى الخصوص من جراء الصراع المتواجد داخلها بين اتجاه استعماري أو شبه استعماري تقوده الارستقراطية العمالية ، التي كانت ، رغم تعاطفها العلني مع الاشتراكية ، تعمل موضوعيا على تحريك العمال المغاربة في اتجاه يقبل بالنظام الاستعماري الضروري لاستمرار امتيازات هذه الارستقراطية ، ولكن النضال الخاص بهذه الطبقة العاملة المغربية داخل النضال الوطني خلق اتجاها ثانيا يريد أن يجعل من الحركة النقابية عنصرا من العناصر التي تساهم في انعتاق الشعب المغربي وتحرره وكانت لا ترى حلا للمشاكل التي يعاني منها العمال المغاربة من حيف في الاجور الا في اطار انهاء الاستعمار . ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية وما واكبها من تحولات سياسية على الصعيدين المغربي والدولي ، عرفت الحركة النقابية نفسها تغيرات سياسية وتنظيمية ظهرت مع بروز س. ج. ت. الفرنسية ، وفي شكل جديد ابتداء من سنة 1943 ، تحت اسم الاتحاد العام للتنظيمات النقابية المتحدة بالمغرب .

والمعطيات الجديدة التي ظهرت داخل الحركة النقابية لبزوغ هذا التنظيم هي سياسية وتنظيمية ونقابية .

فعلى الصعيد السياسي كانت ، خلافا لما كان عليه فرع س. ج. ت. قبل الحرب العالمية الثانية ، تسيرها اغلبية من العناصر الشيوعية ، وقد حاولت ادخال بعض التغييرات على الخطة السياسية التي كانت قد تبنتها س. ج. ت. بالمغرب سلفا ، ولكنها تغييرات في مجملها شكلية ، وهكذا بدأت تنادي بضرورة الاعتراف بحقوق الامة المغربية وبالمساواة بين الامتين المغربية والفرنسية ، كما انها كانت تدعو الى التضامن المشترك بين الشعبين المغربي والفرنسي من أجل انعتاقهما من سيطرة الرأسمالية المستغلة ولكن هذه الخطة وفي نفس الوقت بقيت منافية لاستقلال المغرب ، انها كانت تعتمد على فكرة خلق وحدة جغرافية وسياسية واسعة هي الاتحاد الفرنسي ، على أساس انه داخل هذا الاتحاد ستكون العلاقات بين الامم مطبوعة بروح المساواة في ظل نظام تقدمي ، وفي هذا المضمار سيكون النضال المشترك للشعبين المغربي والفرنسي وسيلة لتحقيق هذا الهدف . وبالطبع كانت هذه الخطة السياسية مغلفة بشعارات الاممية والتضامن البروليتاري ، في الوقت الذي تنظر فيه الاشتراكية العلمية الى استقلال الشعوب كاساس لكل تضامن أممي .

وعلى الصعيد النقابي ، تخلت عن الدفاع عن سياسة التمييز في

الاجور بين العمال المغاربة والعمال الفرنسيين واصبحت ترفع شعار « أجرة واحدة لنفس العمل » ، وفي هذا الاطار قامت في سنة 1944 حتى غاية 1947 بنضالات واسعة اكسبتها انخراطات عديدة من طرف العمال المغاربة نتيجة غلاء المعيشة والمطالبة بالزيادات في الاجور . وقد تمكنت بالفعل من الحصول على زيادة مهمة في الاجور تقدر بـ 45 في المائة في سنة 1945 ، وبـ ٪ 25 في غشت 1946 ، و ٪ 10 سنة 1947 .

اما على **الصعيد التنظيمي** ، فانها شجعت دخول العمال المغاربة في العمل النقابي ، واعطتهم مسؤولية حتى على مستوى القيادة ، ولكنها في نفس الوقت استمرت بطريقة أو بأخرى تكافح ضد تكوين منظمة نقابية وطنية وتعتبر هذا العمل تقسيما للطبقة العاملة .

ورغم هذا النشاط ، وكذا النتائج المحرز عليها ، فان UGSCM كانت بمثابة منظمة تسعى الى ادماج العمال المغاربة في اطار غير وطني ، وهي بعملها هذا كانت موضوعيا تقف في صف مخالف لصف حركة التحرر الوطني التي انبثقت في شكل جديد انطلاقا من سنة 1944 وهو حزب الاستقلال الذي استمر في عمله وسط الطبقة العاملة من أجل اذكاء وعي وطني وتوسيع نفوذ النقابات الوطنية السرية . وأمام النجاح الذي كانت تلقاه ، وأمام وقوف سلطات الحماية بجانب المنظمة النقابية المؤطرة من طرف الفرنسيين ومن جراء استمرار الحماية في رفض الحق النقابي المطلق للمغاربة قرر حزب الاستقلال ابتداء من سنة 1947 دفع نقاباته للانخراط الجماعي داخل س. ج. ت. وما مرت سنتان حتى احرز النقابيون الوطنيون بفضل خطهم الصحيح ، المبني على اعطاء الاولوية للنضال الوطني والسياسي ، على الاغلبية داخل س. ج. ت.

وفي سنة 1951 توصل المؤتمرون الوطنيون ، في المؤتمر الرابع لـ س. ج. ت. الى فرض المصادقة على ملتمس يقرر فيه المؤتمر تكوين منظمة نقابية مغربية مفتوحة لجميع العمال ومستقلة تمام الاستقلال عن س. ج. ت. الفرنسية ، على أساس ان هذه المنظمة ستكون الاداة المثلى لمساهمة فعالة للطبقة العاملة بجانب الجماهير المغربية الاخرى في النضال من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي ، وكان هذا الملتمس هو اللبنة الاولى التي ستؤدي الى تكوين الاتحاد المغربي للشغل .

ميلاد الاتحاد المغربي للشغل وفترة التعاون بين حركة التحرر الوطني والحركة العمالية

ان الاتحاد المغربي للشغل جاء نتيجة مسلسلين متكاملين ، المسلسل

النقابي والمسلسل السياسي .

المسلسل النقابي : ونعني بذلك الصراع بين الاطارات النقابية الوطنية من جهة ، وبين العناصر النقابية الفرنسية ، والعناصر الشيوعية المغربية التي كانت تساندها من جهة ثانية . وهذا الصراع في عمقه صراع بين العناصر التي كانت تريد أن تجعل من الحركة النقابية المغربية اداة للانعتاق الوطني الاجتماعي ، مرتكزة على انه لا حل للمشاكل النقابية بدون استقلال المغرب ، وبين العناصر التي كانت تريد أن تجعل من الحركة النقابية مجرد وسيلة للتعاون بين الطبقة العاملة المغربية والطبقة العاملة الفرنسية، وبالتالي تعتبر انه لا حل لمشاكل العمال المغاربة بدون تحرير الطبقة العاملة الفرنسية من سيطرة رأس المال واستغلاله ، وبدون تكوين الاتحاد الذي كان على المغرب أن يندمج فيه كأمة مستقلة تتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الامم الاخرى التي تنتمي الى هذا التجمع . وقد اكتسى هذا الخلاف شكل صراع من أجل تكوين منظمة نقابية مستقلة عن س. ج. ت. وبعد نضال شاق تمكن النقابيون الوطنيون المغاربة ، في سنة 1951 ، من فرض بعض منهم في قيادة اتحاد النقابات الموحدة ، وهذه العناصر هي الطيب بن بوعزة والتباري ، وفي سنة 1952 ، استفادوا من الاغلبية الوطنية داخل المؤتمر ليجعلوا هذا (التجمع) يصادق على ملتمس يقرر تكوين منظمة نقابية مغربية مستقلة عن كل تأثير أجنبي ، وقد اضطر النقابيون الفرنسيون وحلفاؤهم الشيوعيون المغاربة الى مساندة هذا المطلب ، ولكن احداث دجنبر 1952 المعروفة ، والتي تلاها حل اتحاد النقابات الموحدة بالمغرب حالت دون تنفيذ المطلب ، ولهذا لم يتكون الاتحاد المغربي للشغل الا ثلاث سنوات بعد هذا الحدث ، وستترك ظروف سياسية دقيقة بالغ الاثر على تكوينه .

ان الاتحاد المغربي للشغل هو أيضا نتيجة مسلسل سياسي . لقد تكونت المقاومة المغربية أول ما تكونت بشكلها المسلح في المدن المغربية ، وفي سنة 1955 كانت هذه المقاومة قد عرفت توسعا جعلها تسيطر في بعض المدن على بعض الاحياء الشعبية ، وبدأ قادتها يفكرون في توسيع المعارضة للنظام الاستعماري في البادية ، وكذلك في المدن بتنظيم الطبقة العاملة على الصعيد المهني ، وجعل هذا التنظيم ، حلقة من حلقات حركة التحرر الوطني، التي كانت تتكون اذاك من حركة المقاومة وجيش التحرير الذي بدأ ينظم بعض عملياته المسلحة. ولهذا فان الاتحاد المغربي للشغل كان في الحقيقة نقطة لقاء بين هذين المسلسلين ، اذ عندما خرج النقابيون من السجن بدأوا تنظيم الخطوات الاولى من أجل تكوين الاتحاد المغربي للشغل بتنسيق تام مع عناصر المقاومة ، وفي مارس 1955 ، وفي حي شعبي كانت تراقبه المقاومة وهو حي بوشنتوف ، وقع اجتماع المؤتمر التاسيسي للاتحاد المغربي

للشغل الذي كان يضم ممثلين عن 15 تنظيم نقابي مغربي .

ولهذا نرى أن الاتحاد المغربي للشغل في الحقيقة جاء نتيجة كفاح عام قامت به الجماهير المغربية داخل حركة التحرر الوطني ، من أجل الانعتاق السياسي ، فلم يكن الاتحاد المغربي للشغل عند نشوئه منظمة تدافع فقط عن المطالب المحدودة للطبقة العاملة المغربية ولكنها تساهم كعنصر أساسي في الكفاح من أجل تحرير الشعب المغربي أو بصفة أخرى ، كانت تدافع عن حقوق العمال عن طريق مساهمتها في النضالات العامة . ومن هنا جاءت ضرورة التعاون والتنسيق والالتحام بين الحركة النقابية والحركات الاخرى داخل حركة التحرر الوطني التي كانت اذاك تمثل في يسار حزب الاستقلال وجمعية المقاومة وجيش التحرير المغربي .

وانطلاقا من هذا المؤتمر كان من الضروري بالنسبة للحركة النقابية أن تستفيد استفادة كبيرة من تعاونها مع المقاومة المغربية ، حيث أنها كانت تضم بعد بضعة شهور من نشوئها ، أي في دجنبر 1955 ، ما لا يقل عن 300.000 عضو ، في الوقت الذي كانت توجه كل مجهوداتها لتكتسب في ذلك التاريخ 100.000 عضو . وبما انه كان عليها ، مع رجوع محمد الخامس والزعماء المنفيين ، أن تكمل تنظيماتها ، قبل أن يسترجع يمين حزب الاستقلال نفوذه ، فقد بدأت في كثير من الاحيان ، وبدون سابق تحضير ، وفي ظرف وجيز ، في بناء جامعاتها ، واتحاداتها المحلية . وهكذا أنشأت وفي بضعة شهور ما لا يقل عن 15 جامعة اضافة لجامعة السكك الحديدية ، تلك الجامعة الوحيدة التي وقع تكوينها قبل الاستقلال . وكان هذا العمل في الحقيقة لا يستجيب فقط لضرورات نقابية وتنظيمية محضة ، ولكنه يدخل ضمن الصراع العام بين العناصر التقدمية والوطنية المتمثلة اذاك في بعض العناصر من قيادة حزب الاستقلال ، كالمهدي بن بركة وعبد الرحيم بوعبيد ، وعناصر المقاومة ، وهو صراع يدور من أجل السيطرة على حزب الاستقلال من الداخل ، من أجل فرض تغييرات جذرية في السياسة الاجتماعية والاقتصادية للحكومات في عهد الاستقلال ، وفي هذا الاطار ، كان الاتحاد المغربي للشغل يرفع نفس الشعارات التي كانت العناصر اليسارية ، والجمعية المغربية لاعضاء المقاومة وجيش التحرير تدافع عنها . وهذه الشعارات تتلخص في سن ديمقراطية حقة بواسطة اجتماع مجلس تأسيسي لوضع دستور للبلاد ، واصلاح زراعي جذري ، وتطهير الادارة من الخونة والمتواطئين مع الاستعمار، وتصفية القواعد الاجنبية في المغرب ، وكذا مساندة حركة التحرير الجزائرية . وكان هذا التنسيق بين الحركة النقابية وحركة المقاومة ويسار حزب الاستقلال يتخذ أشكالا أخرى :

أولا : ارتباط تنظيمي يبرز على الخصوص في وجود عناصر المقاومة داخل التنظيم النقابي وحتى على صعيد القيادة ، نخص هنا بالذكر ، الورزازي ، الجبلي . كما أن مقر الاتحاد المغربي للشغل الحالي في مراكش قدمته المقاومة وعناصر جيش التحرير في الجنوب الى الاتحاد م. للشغل في بداية الاستقلال . ولم تقتصر هذه الارتباطات التنظيمية على شكلها النقابي ، بل استمرت داخل حزب الاستقلال ، عن طريق المجلس الوطني لهذا الحزب ، وعلى الخصوص ، داخل اللجنة الوطنية لحزب الاستقلال ، حيث وقع التنسيق في القضايا الاساسية، وكان من أعضاء هذه اللجنة الوطنية، المهدي بن بركة، عبد الرحمن اليوسفي ، عبد الرحيم بوعبيد ، عبد الله ابراهيم ، المحجوب بن الصديق .

ثانيا : تنسيق فعلي ، حيث ان الاتحاد المغربي للشغل ، منذ سنة 1957، وعلى الخصوص بعد ما ظهرت مؤامرات لتصفية جيش التحرير وحركة المقاومة ، بدأ يدافع عن استمرار وجود جيش التحرير ، وعلى ضرورة بقاء الاسلحة في حوزته ، وقد أدى هذا الدفاع الى تكوين جيش تحرير الجنوب ، الذي دخل في نضال ضد الوجود الاسباني في مناطقنا الصحراوية التي لم تفز بالاستقلال آنذاك .

كما أن الاتحاد المغربي للشغل ، في هذه الفترة ، وبتنسيق مع المنظمات الوطنية الاخرى والتقدمية ، نذكر منها على الخصوص الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، قام بكفاحات ومظاهرات واسعة ، على الخصوص من اجل مساندة الجزائر ، كما أنه نظم اضرابات على الصعيد الوطني لمناطق البواخر المخصصة لجمل الجيوش الفرنسية من المغرب الى الجزائر .

وبالمقابل فان حركة المقاومة وجيش التحرير ، وعلى الخصوص العناصر التي احتلت مناصب في السلطة ، كعمال وقواد ممتازين وقواد ، ساعدت الاتحاد المغربي للشغل على اثبات تنظيماته على الخصوص ، في البادية المغربية ، وبالضبط في اوساط العمال الزراعيين والفلاحين المغاربة ، وكذلك في صفوف عمال المناجم بالنسبة للجنوب ، ونكتفي هنا بذكر الدور الذي لعبه العامل المكناسي .

نرى اذن في مجموع هذه الفترة عملا وحدويا أدى الى صهر الحركة النقابية داخل الحركة التقدمية المغربية ، المتمثلة على الخصوص في يسار حزب الاستقلال والمقاومة المغربية وجيش التحرير . وان هذه العناصر بالضبط هي التي مكنت بفضل ضغوطها وتواجدها في الحكم ، من أن تجعل الاتحاد المغربي للشغل يقاوم المحاولات الانشقاقية الرجعية التي كانت تريد النيل من وحدة الطبقة العاملة كمحاولة جوريو مثلا سنة 1956 .

وقد أدى هذا التحالف الى انتزاع مكاسب مهمة بالنسبة للحركة النقابية، على الصعيد التنظيمي ، والصعيد المطلبي ، فجاء ظهير 1957 حول النقابات ليعترف بالحق النقابي للعمال المغاربة قاطبة ويحرم الاجانب من هذا الحق . كما ان ظهائر أخرى سنة 57 و 58 و 59 جاءت لتقرر في الاتفاقيات الجماعية ، وفي الضمان الاجتماعي ، وفي السلم المتحرك للاسعار ، والاجور . وعلى سبيل المثال ، اذا أخذنا القطاع الفلاحي ، نجد ان الاتحاد المغربي للشغل في بداية الاستقلال كان يملك نفوذا واسعا في البادية المغربية لا يمثل فحسب وجود جامعة متفرعة في كل أنحاء المغرب ، ولكنه فرض على المعمرين الفرنسيين ، ولاول مرة في تاريخ المغرب ، المصادقة على اتفاقيات جماعية في صالح عمالهم المغاربة . ووجود الاتفاقيات الجماعية في القطاع الفلاحي ظاهرة فريدة من نوعها حتى في الاقطار المتقدمة ، وما كان بالامكان الوصول الى هذه النتيجة لولا التعاون والتنسيق والمساندة ، المتبادلة بين الاتحاد م. للشغل ، والفصائل الاخرى الطليعية في حركة التحرر الوطني ، ومثال آخر على هذا الاشعاع هو تكوين اتحاد وحدوي سنة 1958 يضم جميع فدراليات الوظيفة العمومية ، بما فيها جامعة الفلاحة وكان يضم ما لا يقل عن 13 جامعة وكان يرأسه آنذاك المذكوري .ومثال أخير هو النفوذ والاحترام اللذان كان يساهم بهما الاتحاد المغربي للشغل على الصعيد الخارجي ، والمساهمة الفعالة التي كانت للمنظمة العمالية في توجيه سياسة مغربية ، حيث ان الكاتب العام والكاتب العام بالنيابة قد شاركا على التوالي في الوفود التي كانت تمثل المغرب ، في الامم المتحدة ، ودافع على التوالي عن قضية الجزائر وقضية فلسطين . وأمام هذا الاشعاع وهذا التواجد عمد الحكم الى نهج خطتيه :

1) **الخطة الاولى** : تقسيم الحركة النقابية ، وذلك بتشجيع تكوين نقابات مضادة للاتحاد المغربي للشغل في اكتوبر 1956 عن طريق هاشم أمين، ومحمد جوريو ، وفي سنة 1957 ، تشجيع تكوين رابطة التعليم ، وفي سنة 1960 تكوين الاتحاد العام للشغالين بالمغرب . ولكن هذه المحاولات لم تمس تمثيلية الاتحاد المغربي للشغل كما ظهر ذلك جليا في الاضراب الناجح الذي قام به الاتحاد المغربي للشغل يوم 20 مارس 1960 كرد فعل ضد تكوين الاتحاد العام للشغالين ، كما ان المواجهة القاسية التي بدأت تقوم بها السلطة من أجل تصفية التنظيمات النقابية في البادية ، لم تعط أي نتيجة .

2) **الخطة الثانية** : فك الارتباط بين حركة التحرر الوطني والحركة النقابية والضغط على الاتحاد م. للشغل من أجل ان يقتصر على العمل النقابي ، وهذا الضغط يأخذ في أغلب الاحيان شكل تهديد للحركة النقابية بانتزاع بعض الحقوق التي حصلت عليها بعد الاستقلال ، والتي كانت تساعدها في التسيير النقابي ، كالاعتمادات والبرص والانقطاعات ، وهذا

الضغط كان يمارس على الخصوص في أيام الازمة والصراع بين الحكم والحركة التحريرية التي يشملها يسار حزب الاستقلال : اكتوبر 1956 ـ 1958

وقد استمرت هذه السياسة الى غاية 1961 ، حيث ان التغييرات السياسية ، المتمثلة على الخصوص في عزل العناصر التقدمية الحكومية ، وبداية التراجعات عن مبادرة سياسة الاستقلال الوطني ، أدخلت الحركة النقابية ، ملتحمة مع حركة التحرر الوطني ، في نضالات واسعة ، فكان قرار الاضراب العام المتخذ من طرف الجامعة الوطنية للموظفين ، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل ، وذلك من أجل تحقيق المطالب الاساسية التالية :

ـ الزيادة في الاجور
ـ الاعتراف بحق الاضراب بالنسبة للموظفين .
ـ اجتماع المجلس الاعلى للوظيفة العمومية .

وكان من المقرر أن يشن هذا الاضراب في 19 يونيه 1961 . وقد وقع تحضيره في جو من الحماس في كل من نقابات البريد ، والشؤون الخارجية ، والاشغال العمومية ، ووكالات توزيع الماء والكهرباء ، والاذاعة . ولكن الوعود التي أعطاها الحكم للاستجابة لبعض المطالب النقابية دفعت بالجهاز النقابي للتدخل من أجل تأجيل الاضراب الى دجنبر 1961 ، واستغل الحكم النقابي للتدخل من أجل تأجيل الاضراب الى دجنبر 1961 ، واستغل الحكم مهلة صيف تلك السنة للدخول في مفاوضات مع الجهاز النقابي ، وبالضغط عليه ، ملوحا بانه اذا لم يقع التراجع النهائي عن اضراب الموظفين سيتخذ اجراءات صارمة ، تتلخص بالاساس في ارجاع المنقطعين النقابيين الى عملهم ، وفي اشراك برص الشغل بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين ، الذي وقع انشاؤه سنة 1960 ، والتراجع عن المنح والتسهيلات التي كانت تعطى للنقابة . وكان على القيادة النقابية ، في الحقيقة ، اما أن تختار الاستمرار في خطة النضال من أجل تصفية رواسب الاستعمار في بلادنا واستكمال تحرره ، أو تكتفي ببعض التسهيلات التي كانت تتمتع بها النقابة وبالتالي أن تقبل الخروج من صف التضامن مع الفصائل الاخرى لحركة التحرر الوطني . وقد اختار الجهاز النقابي هذه الخطة الاخيرة وضغط بكل امكانياته ونفوذه على الجامعات من أجل توقيف الاضراب الذي كان قد شنته بعض منها ، كالبريد ، والفلاحة ، والشؤون الخارجية ، ووقع توقيف الاضراب بدون أن يتحقق أي مطلب أساسي من المطالب التي نادت بها الحركة وبدون أن تتحرك قطاعات عمالية أخرى من أجل التضامن ، بل على العكس من ذلك ، اذ كان توقيف الاضراب بداية الاعلان عن تسريحات في عدد من الادارات ، وكان هذا الصراع هو المناسبة التاريخية الاولى للظهور العلني داخل الحركة الوطنية لتيار تقدمي يناضل ضد تراجع القيادة النقابية، وضد فك الارتباط بين حركة التحرر الوطني والحركة النقابية ، وكان على

رأس هذا التيار الشهيد عمر بنجلون الذي لعب دورا أساسيا ليس فقط على الصعيد التنظيمي ، كقائد نقابي ، ولكن أيضا على مستوى التنظير .

مرحلة الجمود وتقلص النفوذ النقابي

انطلاقا من سنة 1961 دخلت الحركة النقابية بارادة قيادتها فيما سمي بسياسة **الخبز** ، وهي سياسة تريد الفصل بين النضال السياسي والنضال النقابي . وحتى بالنسبة للنضال النقابي فانها تعتمد على الاضرابات المحدودة ، وعلى الحركات الخالية من المطالب السياسية الاساسية ، هذه السياسة تعد ، في الحقيقة ، على مستوى العمل النقابي ، استقالة للحركة النقابية من مسؤولياتها الاساسية ، ودخولا في خطة تهدف الى تحييد الطبقة العاملة المغربية وتهميشها سياسيا ، بعد أن لعبت دورا حاسما في معركة الاستقلال السياسي، وهي في نهاية التحليل سياسة تهدف الى جعل العمل السياسي عملا تحتكره البورجوازية والطبقات الحاكمة الاخرى . ولهذا فان هذه السياسة ، رغم الشعارات البراقة التي كونت دائما غلافا لها ، تخدم في بلادنا وبطريقة موضوعية النفوذ الامبريالي والرجعي وتتنكر للمبادىء الاساسية التي نشأت على أساسها حركة 20 مارس 1955 .

أدت هذه السياسة في الميدان النقابي الى تخريب التنظيمات والى تفككها والى عزل المنظمات والاطر النقابية . فالتراجع عن النضالات الواسعة يعني ضمنيا التراجع عن التنسيق والتضامن ، وبالتالي اضمحلال التنظيمات التي تسعى الى هذا التنسيق والى التضامن وتوسيع الكفاحات ، وهي بالاساس الجامعات والنقابات الموحدة في القطاع الخاص . وهكذا لم تضمحل فقط الجامعات التابعة للوظيفة العمومية ، التي كانت تشكل سنة 1961 اتحادا يضم 15 نقابة ، ولكن اضمحلت جامعات أخرى لعبت دورا أساسيا في تأسيس الحركة النقابية في بلادنا كجامعات المناجم والمحروقات وكذا جامعات النسيج والمطاحن والسكر الخ ... ولم تبق في النهاية الا التنظيمات الصغيرة الضيقة المكونة على صعيد المعامل ، والتي لا تقوم الا باضرابات عفوية محدودة خارج كل برنامج نضالي مضبوط ومحكم . وفي الاخير تحولت الحركة النقابية المغربية ، التي كانت تعطى على صعيد افريقيا كمثال للتنظيم والوعي والالتزام ، الى بيروقراطية ثقيلة تربطها روابط واهية بوحدات نقابية ضيقة قاعدية . هذه الوضعية مكنت في السنوات الاخيرة هذه البيروقراطية من المناورة ، ومن مراقبة التنظيمات ، والاستمرار في سياستها القاضية بكبت الديمقراطية داخل التنظيمات ، ولكنها وفي نفس الوقت اضعفتها على الصعيد الوطني ودفعتها لتقديم تنازلات أخرى الى القوات الرجعية في بلادنا . وهذه النتائج يمكننا تلمسها من خلال بعض الارقام :

/ اذا اخذنا الارقام الرسمية أو شبه الرسمية ، التي تعطيها البورصة نفسها عن عدد المنخرطين داخل الاتحاد المغربي للشغل ، فاننا نلاحظ تقلصا في قاعدة المنظمة النقابية ، وهو تقلص تفاقمت حدته عبر السنين .

سنة	1957	نجد	600.000 عضو
»	1959	»	650.000 عضو
»	1960	»	600.000 عضو
»	1963	»	400.000 عضو
»	1965	»	300.000 عضو
»	1970	»	200.000 عضو
»	1975	»	200.000 عضو

وفي هذا العدد الاخير ادرجنا بالطبع المنخرطين داخل جامعة الطاقة الذي يقع تنقيبهم بواسطة الاقتطاع من الاصل .

اما فيما يخص تمثيلية الاتحاد المغربي للشغل على صعيد المعامل وبالخصوص في القطاع الخاص ومن خلال الانتخابات المهنية فاننا نجد نفس الظاهرة ، أي التقلص . فاذا أخذنا كمثال ، القطاع الخاص ، في مدينة الرباط، الذي كان ينتظم في سنة 70 ـ 72 في اغلبيته داخل الاتحاد المغربي للشغل فاننا سنجد تنظيمات نقابية أخرى صورية ، هدفها التشويش على العمل النقابي ، قد تمكنت من التسرب الى بعض المعامل ، بل حصلت اكثر من ذلك في بعض المؤسسات المهمة اما على الاغلبية أو على نصف التمثيل . ونخص هنا بالذكر معمل **لاصافط** ، **مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية** ، **ومعمل فيلروك للنسيج** ، **ومعمل مطاحن الساحل** . الخ ... وقد فرضت هذه الظاهرة نفسها حتى على الذين تغنوا سنين متعددة بالنفوذ الواسع للجهاز النقابي داخل الطبقة العاملة وهذا ما ظهر من خلال بعض البيانات والافتتاحيات التي صدرت أخيرا في بعض اوساط اليسار المغربي .

اما على صعيد المكاتب النقابية فان هذه السياسة التي كانت تهدف الى الحفاظ على الخبز لم تتمكن حتى من بلوغ هذا الهدف البسيط . ان فصل النضال النقابي عن النضال السياسي التقدمي ، تسبب في ضياع كثير من المكتسبات النقابية التي كانت في الحقيقة ليس فقط نتيجة النضال الخاص للطبقة العاملة ، ولكنها نتيجة النضال العام الوطني والتقدمي ضد الامبريالية والرجعية الذي قام به الشعب المغربي داخل منظماته الجماهيرية . فعلى سبيل المثال ، لا يطبق ظهير 1959 الخاص بالسلم المتحرك للاسعار ، والاجور ، كما وقعت تراجعات عديدة عن الحق النقابي ، وعدد العمال المنضوين داخل المكتب الوطني للضمان الاجتماعي لا يتعدى ثلث العمال المغاربة . اما عدد العمال الذين تمكنوا من الانخراط في الصندوق المهني للتقاعد فانه لا يزيد

على ٪ 8 . وهنا لسنا في حاجة الى التعرض الى ظاهرة يعرفها الجميع وهي الزيادة المفرطة في المعيشة والنقص في القدرة الشرائية لجماهير العمال ضمن مسلسل التفقير الذي يعاني منه الشعب المغربي .

ومن الناحية السياسية نريد سياسة الخبز أن نتحاشى السياسة ، وفي الحقيقة هناك ممارسة سياسية تطابق سياسة الخبز وهي التي تخدم المصالح الرجعية والتي تعتمد على النضال ضد الحركة التقدمية داخل التنظيمات النقابية أو خارجها . اذن هناك تحول سياسي خطير داخل الحركة النقابية المغربية . وهناك تشتت للطبقة العاملة . وهذا التشتت وهذه التفرقة هما في الحقيقة نتيجة للنهج المعادي للطبقة العاملة الذي يسير عليه الجهاز البيروقراطي ، ونتيجة مسلسل آخر ، ذلك المسلسل الذي بدا بفك الارتباط بين حركة التحرر الوطني وانتهى بتفكك التنظيمات النقابية وتلاشيها .

والنقابات الوطنية التي ترتبط بحركة التحرر الوطني ، والتي تكونت في خضم النضال ضد البيروقراطية ومن أجل ممارسة ديمقراطية داخل التنظيمات النقابية وضد الرجعية وهيمنة المصالح الامبريالية في بلادنا ، تتوفر على شروط تجاوز تجربة الجهاز البيروقراطي الفاشل . ان مصاعب التجاوز كثيرة ويجب أن لا نتجاهلها وان لا نستصغر اهميتها ، فهي لا تنتج فقط عن تصرفات الجهاز الحاكم ، ولكن عن العناصر الدوغمائية التي تكون في الوقت الراهن واجهة سياسية ونقابية للبيروقراطية .

علينا أن نساهم مساهمة فعالة ومتفائلة ومسؤولة داخل النقابات الوطنية . يجب أن نحافظ على استقلال هذه النقابات وأن نحترم طابعها الجماهيري وأن نجعل منها أداة للنضال الطبقي في بلادنا من أجل التحرر الوطني والقضاء على استغلال الانسان لاخيه الانسان .